A Proposed Audit Program for the Deposit Insurance Company in accordance with international auditing standards

Maysam Salah Aldeen Abdoulameer
Federal Board of Supreme Audit
Maysam.abd1701@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Sabiha Barazan Farhood
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies–University of Baghdad
sabiha@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 17/1/2024 Accepted: 20/2/2024 Published: 30/9/2024

Abstract:

The research aims to identify the most important features and details of the deposit guarantee system, which is one of the most important topics that gained great importance on the banking scene after the financial crises that many countries witnessed, which led to the failure of many banks, as the deposit guarantee system contributes to achieving stability for financial institutions and reducing the aggravation of... Economic problems resulting from bank insolvency and default and the factors that affect it, and developing audit procedures in accordance with international auditing standards for the Deposit Insurance Company in a way that leads to strengthening the procedures followed in auditing the company, The researchers reached a set of conclusions, the most prominent of which is that establishing a deposit guarantee system increases the degree of stability of deposits and works to attract more savings and increase cash flows to the banking system, enhances its ability to invest and lend, and has an effective contribution to reducing the risks that threaten the depositor public in critical circumstances. Thus, increasing demand for deposits, as well as reassuring depositors and increasing savings awareness, The approved audit program does not meet the requirements contained in international auditing standards. Therefore, developing a specialized audit program in accordance with the requirements of international auditing standards helps the auditor in obtaining appropriate evidentiary evidence that will help him express an opinion on the financial statements. Accordingly, the researchers proposed several recommendations, the most important of which is adopting the prepared audit program. By the researcher in accordance with the requirements of international auditing standards when auditing a deposit insurance company.

Keywords: Auditing procedures, international auditing standards**.**

اجراءات تدقيق الشركة العراقية لضمان الودائع وفق معايير التدقيق الدولية

ميسم صلاح الدين عبد الامير
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

أ.د صبيحة برزان فرهود
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية–جامعة بغداد

المستخلص :

يهدف البحث الى تحديد اهم مميزات وتفاصيل نظام ضمان الودائع الذي يعد من اهم المواضيع التي اكتسبت اهميه كبيرة على الساحة المصرفية بعد الازمات المالية التي شهدتها العديد من الدول والتي ادت الى تعثر العديد من المصارف اذ يساهم نظام ضمان الودائع في تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية والحد من تفاقم المشاكل الاقتصادية الناتجة عن اعسار المصارف وتعثرها والعوامل التي تؤثر عليه، وتطوير اجراءات تدقيق وفق معايير التدقيق الدولية لشركة ضمان الودائع بالشكل الذي يؤدي الى تعزيز الاجراءات المتبعة في تدقيق الشركة، توصل الباحثان الى مجموعه من الاستنتاجات أبرزها، ان أنشاء نظام لضمان الودائع يزيد من درجة استقرار الودائع ويعمل على جذب المزيد من المدخرات وزيادة التدفقات النقدية الى الجهاز المصرفي وتعزي قدرته على الاستثمار والاقراض وله مساهمة فعالة في الحد من الاخطار التي تهدد جمهور المودعين في الظروف الحرجة،

وبالتالي زيادة الاقبال على الايداع فضلاً عن طمأنة المودعين وزيادة الوعي الادخاري ، ان اجراءات التدقيق المعتمدة لا تلبي المتطلبات الواردة في معايير التدقيق الدولية، وبالتالي فان وضع اجراءات تدقيق وفق متطلبات معايير التدقيق الدولية يساعد مراقب الحسابات في الحصول على ادلة اثبات مناسبة تساعده في ابداء الراي بالبيانات المالية ، وعلية أقترح الباحثان عدة توصيات اهمها اعتماد اجراءات تدقيق المعدة من قبل الباحثتان وفقا لمتطلبات معايير التدقيق الدولية عند تدقيق شركة ضمان الودائع.

الكلمات المفتاحية :اجراءات التدقيق ،معايير التدقيق الدولية.

المقدمة :

ظهرت مؤسسات ضمان الودائع في كثير من الدول نتيجة الازمات المالية التي تعرضت لها المصارف وازدادت اهميتها مع بروز دور الجهاز المصرفي فضلاً على اعتماد المصارف على الودائع كمصدر اساسي للتمويل مقارنة بمواردها الذاتية ولهذا ظهرت اهمية انشاء مؤسسات لضمان الودائع ، ان الهدف من انشاء شركة لضمان الودائع المصرفية هو زيادة الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية والنظام المالي ككل وتحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات ، وكذلك يعتبر نظام ضمان الودائع نظام وقائي وعلاجي لا يعوض المودعين عن الخسائر الناتجة عن فشل مصارفهم فقط ، وانما يساعدهم على الاطلاع على الوضع المالي للمصارف ويقوم بتحليله ودراسة المخاطر التي تتعرض لها سواء كانت مخاطر داخلية) مخاطر الاتمان، عجز السيولة ،عدم كفاية راس المال ،سوء الادارة (او مخاطر خارجية)الركود الاقتصادي، المخاطر السياسة والامنية (وهذا ما يساعد على حماية المودعين من المخاطر التي يتعرض لها المصرف .

ولأهمية شركة نظام ضمان الودائع في حماية اموال المودعين فلا بد من توظيف معايير التدقيق الدولية عند وضع اجراءات تدقيق مناسبة وتقوية اجراءات الرقابة الداخلية حيث يساهم ذلك في تحقيق المزيد من الثقة لدى العملاء والجهات المعنية .

1-1 المبحث الأول :منهجية البحث: تتمثل منهجية البحث بالاتي:

1-1-1 مشكلة البحث

- هل ان اجراءات التدقيق على وفق معايير التدقيق المحلية كافية لتدقيق شركة ضمان الودائع ؟
- هل ان اجراءات التدقيق على وفق معايير التدقيق الدولية تعطي ادلة اكثر مناسبة عند تدقيق شركة ضمان الودائع؟

1-1-2 أهمية البحث: يستمد البحث اهميته في وجود اجراءات تدقيق شركة ضمان الودائع العراقية معدة على وفق معايير التدقيق الدولية يعزز من اجراءات التدقيق المتبعة.

1-1-3 اهداف البحث يتمثل الهدف الى الاتي-:

- تحديد اهم الملامح والتفاصيل الخاصة بنظام ضمان الودائع والعوامل التي تؤثر عليه .
- وضع اجراءات تدقيق على وفق معايير التدقيق الدولية لشركة ضمان الودائع بالشكل الذي يؤدي الى تعزيز الاجراءات المتبعة في تدقيق الشركة.

1-1-4 فرضيات البحث: يستند البحث إلى الفرضية الرئيسية الاتية" يعزز التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية من اجراءات التدقيق "

1-1-5 اسلوب البـــحث :سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث وعناصرها المختلفة واثبات فرضية البحث وتحقيقاً لاهداف البحث في الجانب النظري، وسيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي للبحث.

2-2 المبحث الثاني :الجانب النظري الودائع وضمان الودائع واجراءات تدقيقها

2-2-1 مدخل نظري – للودائع وضمان الودائع

2-2-1-1 تعريف الودائع المصرفية

تعريف الوديعة لغوياً :ايداع شيء لدى شخص لمدة معينة على ان يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب).سمحان، (55: 1997أما اصطلاحا فتشير الى المال المدفوع الى من يحفظه بمقابل او بدون مقابل، مع الملاحظة ان المال هنا لا يعني النقود فقط).الوادي،(112 :2010

اما الوديعة في قانون المصارف العراقي " مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتا في السجل ام لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سدادا الوديعة أو تحويلها الى حساب اخر بفائدة أو علاوة أو بدون فائدة أو علاوة أما عند الطلب او في وقت او ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص او يتفق عليها نيابة عنهما) ."طالب،(86: 2022

وعرف) الشمري (الوديعة بانها "عقد يدفع بمقتضاه المودع سوآءا أكان شخصا طبيعيا أم معنويا مبلغ من النقود وبإحدى وسائل الدفع المتاحة بالمقابل فأن المصرف يلتزم برد مثلها أو جزء منها عند الطلب أو بعد اشعار في تاريخ استحقاق معين وفقاً للشروط المتفق عليها) "الشمري،.(336 :2014

2-2-1-2 **اهمية الودائع المصرفية:** تتمثل اهمية الودائع بالنسبة للمصارف بانها تشكل القسم الاكبر من الموارد المتاحة للمصرف بهدف استخدامها في انشطته المتعددة فلا استغناء عنها لعمليات الاستثمار والاقراض وتقديم التسهيلات المصرفية وغيرها من الانشطة، حيث ان المصارف تتعامل بأموال الغير مثل ودائع المواطنين او الشركات او المؤسسات الحكومية وغيرها من الجهات المودعة) اللامي، (267-267 :2016 ، ويمكن تحديد اهمية الودائع بالاتي) -:تيري ،(137: 2021

- وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية لا الودائع تمثل حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك وهذا يمثل شرط اساسي لتحقيق الاستقرار النقدي.
- تشكل الودائع نسبة كبيرة من خدمات المصارف التجارية اذ يطلق عليها ودائع تحت الطلب وذلك لامكانية سحبها في اي وقت يرغب به المودع.
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق تمويل المشاريع وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية .

2-2-2 ضمان الودائع

2-2-2-1 تعريف ضمان الودائع: ووردت عدة تعاريف لنظام ضمان الودائع المصرفية يمكن عرض جزء منها كما يلي حيث عرفها) احمد" (نوع من انظمة التامين الذي تتجمع فيه المؤسسات المالية مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة تامين وضمان حيث تقوم هذه المؤسسات المالية) الاعضاء في النظام (بوضع السياسة الخاصة بالنظام وذلك بحكم انهم من يقومون بالدفع للنظام وتمويله في حال اذا ما تعرض احد اعضاء هذا النظام الى ازمه مالية فان هذا النظام سرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الحل والدفع للمودعين اذا لزم الامر) "احمد،(27 :2000

اما) بريش (فقد عرفها " دعم ومساندة البنوك المشركة في النظام والتي تواجه ازمة السيولة وتجنب وصولها مرحلة الافلاس وما ينجم عنه من فقدان الثقة وتزعزع استقرار النظام المصرفي ويتم التامين عن طرق اشتراك البنوك في صندوق التامين على الودائع اي ان نظام التامين على الودائع يقوم على التعاون والتكافل بين وحدات الجهاز المصرفي مما يعزز الثقة لدى المودعين) "بريش، 2004: 94)

وعرفها ايضا) مسيود ورملية" (تهدف معظم انظمة التامين على الودائع الى تحقيق هدفين اولا حماية اموال المودعين وتجنب حدوث تعثر مالي بينهم وثانيا الحفاظ على سلامة المراكز المالية وذلك لتفادي تعرضها للفشل او الاعسار المالي وبالتالي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي) "مسيود ورميلة،(31 :2013

2-2-2-2 اهداف نظام ضمان الودائع

تهدف معظم انظمة التامين على الودائع الى تحقيق هدفين اساسيين تتمثل في حماية اموال المودعين وتجنب حصول ذعر مالي بينهم من جهة والحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وعدم تعرضها للفشل المالي او الاعسار المالي بما ينعكس على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي،) محمد، .(22 :2014 وهناك مجموعة من الآراء ترى ان الهدف الرئيسي لنظام التامين على الودائع هو الحفاظ على الاصول المالية لصغار المدخرين مع تجنب الخطر المعنوي المتمثل في ضعف انضباط السوق الامر الذي يعزز الثقة بنظام المدفوعات ويؤدي الى الاستقرار المالي للمصارف،) لاندو وليندجون، .(55 :1998

2-2-2-3 اهمية ضمان الودائع

ترى) عبد الرحمن (ان اهمية التامين على الودائع وحماية المودعين يعد من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة من اجل ذلك اخذت الدول التي تطبق التامين على الودائع وحماية المودعين في تقييم انظمتها بغرض الوقوف على نقاط الضعف وتقديم مقترحات لتعديل هيكل وادارة هذه الانظمة بما يتناسب مع الظروف والمستجدات في الوقت الحالي ويمكن بيان تلك الاهمية لنظام ضمان الودائع كما مبين ادناه،) عبد الرحمن،:(34 :2021

- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل اثر الازمات المالية.
- الحد من تعرض خزينة الدولة للخسائر نتيجة انهيار بنك او اكثر.
- تدعيم ثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من خلال ايجاد اطار محدد لمعالجة مشاكل التعثر المصرفي.
- توفير جو مناسب من الثقة للمودعين والعملاء في النظام المصرفي وتعزيزها والحفاظ عليها.
- العمل على حماية المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي تنتج في حال اخفاق البنوك.
- توفير مناخ مناسب للمنافسة بين البنوك الجديدة الصغيرة مع البنوك الكبيرة.
- مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة تصفية المصارف المتعثرة.
- تحقيق الاستقرار المالي بوصفه هدفا للسلطة النقدية.

2-2-3 التدقيق الخارجي تعريف واهمية واهداف

2-2-3-1 تعريف التدقيق الخارجي

قدم الباحثون تعريفات متعددة لتدقيق الخارجي وهي وان اختلفت الى حد ما في الشكل الا انها تتفق في المضمون ويمكن عرضها في الجدول ادناه:

جدول رقم (1) تعريف التدقيق الخارجي

المصدر	التعريف
(1: 2002الرمحي،)	مجموعة من المبادئ والمعايير والاساليب والقواعد التي بواسطتها يمكن القيام بأجراء فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة وابداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدلة من قبل المنشأة وبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة الاعمال من ربح او خساره وعن المركز المالي في نهاية السنة.
(4 :2011القريشي،)	علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بوساطتها القيام بفحص انتقادي مُنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والمعلومات المثبتة في السجلات والقوائم المالية بغية إبداء رأي فني ومحايد في مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة الاعمال من ربح أو خسارة وعن المركز المالي في نهاية مدة زمنية معينة.
(William,41:2014)	طريقه منظمه للوصول بموضوعية الى ادلة وقرائن تثبت صحة ما هو مثبت في الدفاتر والسجلات حول الاحداث الاقتصادية للوحدة وتقويمها للتأكد من درجة التطابق مع ما هو مثبت في السجلات وفق مقاييس معينه وبيان النتائج للأطراف المعنية.
(18 :2017الرفاعة،)	هو الذي يجري بوساطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات، والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستخدمي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية) المساهمون، المستثمرون، البنوك، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى.)
3: Arens & et.al , 2019	تجميع وتقويم الادلة المتعلقة بالتأكيدات حول المعلومات لتحديد درجة التطابق بين التأكيدات والمعايير الموضوعة وابلاغ النتائج للمستخدمين المهتمين بها وينبغي ان يجري التدقيق من لدن شخص مختص ومستقل.
3: Kesimli , 2019	تدقيق البيانات المالية والتفاصيل المالية الاخرى على الدفاتر والسجلات والمستندات بواسطة تطبيق تقنيات التدقيق القانوني المطلوبة والمحددة

	في معايير التدقيق بغية الحصول على ادلة تدقيق قانونية كافية ومناسبة والتي من شأنها تعطي تأكيد معقول فيما يتعلق بأمتثالهم لمعايير التقارير المالية ودقتها ثم تقويمها والابلاغ عنها.
(253: 2020 وعمر أسماء)	التدقيق الذي يجري من لدن شخص مستقل يعمل تحت مسؤوليته الشخصية ويجري تعيينه من خارج الشركة لغرض القيام بفحص الحسابات السنوية للشركة حتى يتمكن من إعطاء رأيه على نحو مستقل وموضوعي حول صحة وعدالة القوائم المالية ومدى تعبيرها الصادق عن المركز المالي الصافي للشركة ونتيجة نشاطها في مدة زمنية معينة.

المصدر :اعداد الباحثتان بالاعتماد على المصادر.

2-2-3-2 أهمية التدقيق الخارجي

تنطوي اهمية التدقيق الخارجي في عمل الشركات لما تحققه من تحسين في الانظمة والضوابط الداخلية، فألية التدقيق لا ترتكز في مجملها على الارقام فحسب بل انها تعمل على تحديد اوجه القصور في انظمة المحاسبة او الضوابط وتقوم بتقديم التوصيات بشان تحسينها ، الامر الذي يجعل عمل الشركة اكثر كفاءه واقل عرضه للاحتيال و الخطأ.

يوفر التدقيق الخارجي المصداقية بالنسبة للبيانات المالية للشركة وبالتالي فانه يحقق افضليه بالنسبة للشركة بالمقارنة مع شركات لم يتم التحقق من مصداقية بياناتها المالية ، وكذلك يمنح التدقيق الخارجي المساهمين الثقة فيما يتعلق بالبيانات المالية فالكثير من المساهمين لا يشاركون في اعمال الشركة بشكل يومي حيث توفر عمليات التدقيق هذه الشفافية للمساهمين تتمثل بأن الشركة تدار وفقاً لمصالحهم ويمكن ان تسلط الضوء على اي مشكلات تكون حدثت ولم يتم لفت انتباههم اليها وتتبع اهمية التدقيق من كونه وسيلة وليست غاية تخدم العديد من الجهات المختلفة داخل وخارج الوحدة الاقتصادية المستخدمة للقوائم المالية في اتخاذ القرارات)حسين 40: ، (2022

2-2-3-3 اجراءات التدقيق الخارجي :يتعهد المدقق عند تدقيق القوائم المالية بجمع الادلة وتقديم مستوى معقول من التاكيد على ان القوائم المالية اعدت على وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وبعض الاسس المحاسبية المناسبة الاخرى يتضمن التدقيق الفحص، والتحقق من السجلات المحاسبية، وفحص الادلة الاخرى التي تدعم القوائم المالية بواسطة جمع المعلومات عن الوحدة الاقتصادية وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية وفحص الوثائق ومراقبة الاصول واجراء استفسارات داخل الشركة وخارجها او اداء اجراءات تدقيق اخرى اضافية(Whittington&Pany,2016:5) ، لذا تعرف اجراءات التدقيق بأنها" الخطوات التفصيلية التي يقوم بها مراقب الحسابات للحصول على ادلة التدقيق التي تمكنه من تحقيق هدف التدقيق المحدد وابداء الرأي بالقوائم المالية " وهي ايضا" مجموعة من الوسائل والطرائق التي تختلف من عملية تدقيق الى اخرى يستخدمها مراقب الحسابات لإتمام عملية التدقيق "، تعكس اجراءات التدقيق تصرفات وممارسات محددة ينبغي اداؤها من لدن المدقق لتحقيق الهدف من عملية التدقيق ، وهناك اتفاق على انه لا توجد اجراءات تدقيق موحدة يمكن اتباعها في عملية التدقيق كافة اذ انها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق هدف التدقيق ويلخصها برنامج التدقيق، وعليه تكون اجراءات التدقيق متغيرة بتغير هدف التدقيق ،وهي ايضا" اجراءات المدقق وفق معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق العامة التي تمكنه من ابداء رأي بالقوائم المالية وتوضح ادلة التدقيق التي ينبغي الحصول عليها في وقت ما في اثناء عملية التدقيق"،تجمع اجراءات التدقيق الادلة من مجموعة متنوعة من المصادر ،الجرد، المقارنات ،المصادقات، الاستفسارات ،او الاجراءات التحليلية) ابراهيم341: ،.(2022

2-2-3-4 معايير التدقيق الدولية

ان معايير التدقيق تعد مقاييس لا غنى عنها لأنها تمثل الاطار الفلسفي الذي يحدد المسارات المهنية من احتوائها على الاشارات التي يتم تطبيقها من قبل مزاولي المهنة وهي تحدد الخطوات الرئيسية للتدقيق لغرض الحصول على ادلة اثبات مناسبة واثباتات وبراهين التي تمكن المدقق من ابداء الراي بعدالة ، وصدق، ووضوح عن البيانات المالية واعداد التقرير الذي يبين رايه بالبيانات المالية بعد اكمال عملية التدقيق) .عبد ،(68 :2020

2-2-3-4-1 معيار التدقيق الدولي رقم (240) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية

يتناول معيار التدقيق الدولي 240 مسؤولية المدقق المتعلقة بالاحتيال عند تدقيق البيانات المالية، قد ينشأ تحريف البيانات المالية بسبب الاحتيال أو الاخطاء ومعيار التفرقة بين الاحتيال والخطأ هو اذا كان التحريف متعمداً أو غير متعمد) .معايير التدقيق الدولية (128 :2020,

ومدقق الحسابات غير مسؤول عن منع واكتشاف الاحتيال وحده لأن جميع الأطراف المشاركة في إعداد البيانات المالية يجب أن تتحمل هذه المسؤولية ،لأن مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة تنعكس في منع الاحتيال وتقليل فرص حدوثه وردع مرتكبيه ، اما بالنسبة للمدقق الذي يجري عملية التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية ، فإنه يتحمل مسؤولية الحصول على التأكد بشكل معقول من أن البيانات المالية الإجمالية خالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال.(.M.johnston:2014,44)

2-2-3-4-2 معيار التدقيق الدولي رقم (250) مراعاة القوانين والانظمة عند تدقيق البيانات المالية

يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق في:

- الحصول على تدقيق كاف وملائم فيما يتعلق بالامتثال لاحكام تلك القوانين والانظمة المعترف عموما بان لها اثرا مباشرا على تحديد المبالغ والافصاحات المادية في البيانات المالية
- تنفيذ اجراءات تدقيق معينة للمساعدة في تحديد حالات عدم الامتثال للقوانين والانظمة الاخرى التي قد يكون لها اثرا ماديا على البيانات المالية
- الاستجابة بشكل ملائم لحالات عدم الامتثال المحدد او المشكوك فيه للقوانين والانظمة التي تم تحديدها خلال التدقيق

وقد حدد المعيار اهم المتطلبات التي يجب على المدقق مراعاتها للتأكد من الامتثال للقوانين والانظمة:

- كجزء من عملية فهم المنشأة وبيئتها وفقا لمعيار التدقيق الدولي (315) يكون المدقق فهما عاما للاطار القانوني والتنظيمي المعمول به بالنسبة للمنشأة والصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة و كيفية امتثال المنشأة لذلك الإطار.
- يحصل المدقق على دليل تدقيق كامل وملائم فيما يخص الامتثال لأحكام القوانين والأنظمة المعترف عموماً بأن لها أثراً مباشراً على تحديد المبالغ والإفصاحات المادية في البيانات المالية.
- ينفذ المدقق إجراءات التدقيق التالية، للمساعدة على تحديد حالات عدم الامتثال للقوانين والأنظمة الأخرى التي قد يكون لها أثراً مادياً على البيانات المالية:
- يستفسر من الإدارة، وعند الاقتضاء، من المكلفين بالحوكمة عما إذا كانت المنشأة ممتثلة لتلك القوانين والأنظمة.
- يفحص المراسلات إن وجدت مع السلطات التنظيمية أو سلطات الترخيص المعنية.
- خلال التدقيق على المدقق أن يظل متنبها لاحتمالية أن تلفت إجراءات التدقيق الأخرى التي تمت النباهة لحالات عدم امتثال أو عدم امتثال مشكوك فيه للقوانين والأنظمة.
- يطلب المدقق من الإدارة، وعند الاقتضاء من المكلفين بالحوكمة، تقديم إقرارات كتابية تقيد بالإفصاح للمدقق عن جميع الحالات المعروفة لعدم الامتثال المحدد أو المشكوك فيه للقوانين والأنظمة التي ينبغي النظر في آثارها عند إعداد البيانات المالية.
- في حال غياب حالات عدم الامتثال المحدد أو المشكوك فيه لا يطلب من المدقق أن ينفذ إجراءات تدقيق متعلقة بامتثال المنشأة للقوانين واللوائح.

2-2-3-4-3 معيار التدقيق الدولي رقم (265) الابلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والادارة

يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق عن ابلاغ المكلفين بالحوكمة والادارة عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية التي حددها اثناء التدقيق والتي في الرأي المهني للمدقق انها ذات اهمية كافية لتستحق عنايتهم ، تعتمد اهمية ناحية او مجموعة نواحي القصور في الرقابة الداخلية ليست فقط اذا كان هناك خطأ ما قد حصل ولكن كذلك على احتمال ان من الممكن وقوع خطأ ولذلك

قد تكون نواحي قصور هامة موجودة حتى ولو لم يكن المدقق قد حدد اخطاء اثناء التدقيق، وقد حدد المعيار المتطلبات الاساسية عند الابلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية وهي:

- يحدد المدقق على اساس عمل التدقيق الذي تم اداءه ما اذا كان قد حدد ناحية قصور واحدة او اكثر.
- يحدد المدقق ما اذا كانت نواحي القصور هذه فردية او مجتمعة
- على المدقق ان يبلغ كتابة عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها اثناء التدقيق للحوكمة بالوقت المناسب.
- على المدقق ان يبلغ الادارة كتابة عند المستوى المناسب من المسؤولية وفي الوقت المناسب مايلي:
- نواحي القصور الهامة التي بلغ او ينوي الابلاغ عنها للمكلفين بالحوكمة اذا كان من غير المناسب ابلاغ الادارة مباشرة
- نواحي القصور العامة التي تم تحديدها اثناء التدقيق التي تتم اطراف اخرى الابلاغ عنها والتي في الرأي المهني للمدقق ذات اهمية كافية لتستحق عناية الادارة
- ان يتضمن الابلاغ الكتابي لنواحي القصور في الرقابة الداخلية مايلي:
- وصف لنواحي القصور وايضاح لاثارها المحتملة
- معلومات كافية لتمكين المكلفين بالحوكمة والادارة فهم سياق الابلاغ

(261-263 :2018 الدولية، التدقيق معايير)

2-2-3-4-4 معيار التدقيق الدولي رقم (315) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها:

ان هدف المدقق هو جمع معلومات أساسية كافية لتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال او خطأ عند مستوى البيانات المالية او خطأ عند مستوى الاثبات حيث يتم جمع هذه المعلومات من خلال استفسارات الادارة والافراد المناسبين داخل قسم التدقيق الداخلي او اخرين داخل المنشأة من المحتمل لديهم معلومات في تحديد مخاطر الاخطاء الجوهرية حسب حكم المدقق ،الاجراءات التحليلية، الملاحظة والتفتيش ،في هذه المرحلة يحاول المدقق فهم المنشاة وبيئتها بشكل كامل بما في ذلك رقابتها الداخلية ، يساعد هذا الفهم المدقق على تحديد أرصدة الحسابات والمعاملات والإفصاحات التي تنطوي على مخاطر عالية للتحريف الجوهري الامر الذي يؤدي الى توفير اساس لتصميم وتطبيق الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية.

من الأمور الضرورية التي يتطلب المعيار المدقق الالمام بها هي:

- عوامل القطاع ذات العلاقة والعوامل التنظيمية والعوامل الاخرى الخارجية بما في ذلك اطار اعداد التقارير المالية المطبق.
- طبيعة المنشأة) عملياتها ،ملكيتها ،الهيكل الاداري، الاستثمارات التي تقوم بها المنشأة وتخطط لأجرائها بما في ذلك الاستثمارات في المنشآت ذات الاهداف الخاصة ،طريقة هيكلة المنشأة وكيفية تمويلها(
- اختيار المنشأة وتطبيقها للسياسات المحاسبية بما في ذلك اسباب التغيير ويجب ان يقييم المدقق فيما اذا كانت السياسات المحاسبية للمنشأة مناسبة لعملها وتتفق مع اطار اعداد التقارير المالية المطبق والسياسات المحاسبية المستخدمة في القطاع.
- اهداف واستراتيجيات المنشأة ومخاطر العمل المتعلقة بذلك والتي من الممكن ان تؤدي الى اخطاء جوهرية في البيانات المالية.
- قياس ومراجعة الاداء المالي للمنشأة.

وقد حدد المعيار نوعين من مخاطر الاخطاء الجوهرية:

اولاً :مخاطر الاخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية

تشير مخاطر الاخطاء الجوهرية عند البيانات المالية الى المخاطر التي تتعلق بشكل كبير في البيانات المالية ككل ومن المحتمل ان تؤثر على العديد من الاثباتات ومنها مؤشرات الاستمرارية ،يمكن ان تستمد المخاطر على مستوى البيانات المالية

بشكل خاص من بيئة الرقابة الضعيفة) على الرغم من ان هذه المخاطر قد ترتبط ايضاً بعوامل اخرى مثل تردي الاوضاع الاقتصادية على سبيل المثال (قد يكون لاوجه القصور مثل عدم كفاءة الادارة وانعدام الرقابة على اعداد البيانات المالية اثراً واسعا على البيانات المالية مما يتطلب استجابة شاملة من قبل المدقق.

ثانياً :مخاطر الاخطاء الجوهرية عند مستوى الاثبات

تحتاج مخاطر الاخطاء الجوهرية عند مستوى الاثبات لفئات المعاملات وارصدة الحسابات والافصاحات الى وجوب اخذها بعين الاعتبار لأنها تساعد بشكل مباشر في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق الاضافية للحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة ،وعند تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء عند مستوى الاثبات قد يستنتج المدقق ان المخاطر المحددة تتعلق بشكل اكبر بالبيانات المالية ككل).معايير التدقيق الدولية ،(294-287: 2018

2-2-3-4-5 معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق

يوضح المعيار مسؤولية المدقق بشأن تصميم واداء اجراءات التدقيق بطريقة تتيح للمدقق الحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة ليستطيع الوصول الى استنتاجات معقولة يبني عليها الرأي، وقد حدد المعيار طبيعة المعلومات التي من الممكن على المدقق اعتبارها كأدلة تدقيق:

- تتأثر جودة ادلة التدقيق بملائمة وموثوقية المعلومات ويقصد بالملائمة" الصلة المنطقية التي تؤثر على هدف اجراءات التدقيق" ويقصد بالموثوقية" مصدر وطبيعة والظروف التي بموجبها تم الحصول على المعلومة"
- اذا كانت المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة تدقيق قد اعدت باستخدام عمل خبير الادارة فأن على المدقق اعتبار اهمية عمل ذلك الخبير لأهداف التدقيق:
- تقييم كفاءة وقدرات وموضوعية ذلك الخبير
- الحصول على فهم لعمل ذلك الخبير
- تقييم ملائمة عمل الخبير كأدلة تدقيق لأثبات مناسب
- عند استخدام معلومات تنتجها المنشأة على المدقق تقييم ما اذا كانت المعلومات موثوقة بشكل كاف لأهداف التدقيق ،بما في ذلك ما يلي حسبما هو ضروري في ظل الظروف:
- للحصول على ادلة تدقيق ملائمة وموثوقية فأن المعلومات التي تنتجها المنشأة والتي تستخدم لأداء اجراءات التدقيق بحاجة لان تكون مكتملة ودقيقة بشكل كاف.
- تقييم ما اذا كانت المعلومات صحيحة ومفصلة لأهداف المدقق.

وكذلك حدد المعيار اجراءات المدقق في حالة عدم الاتساق في ادلة التدقيق او الشكوك في موثوقيتها:

- اذا كانت ادلة التدقيق التي تم الحصول عليها من مصدر واحد غير متسقة مع تلك التي تم الحصول عليها من مصدر اخر
- اذا كان للمدقق شكوك حول موثوقية المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة تدقيق.

فأن على المدقق ان يحدد ماهي التعديلات او الاضافات الى اجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية لحل هذا الامر وعليه اعتبار اثر هذا الامر ان وجد على النواحي الاخرى من التدقيق).معايير التدقيق الدولية ،(417-415 :2018

2-2-3-4-6 معيار التدقيق الدولي رقم (505) المصادقات الخارجية

يهدف هذا المعيار الى استخدام المدقق المصادقات الخارجية للحصول على ادلة تدقيق اكثر موثوقية ، كما يتم عمل اجراءات المصادقة الخارجية عادةً لمصادقة او طلب معلومات تتعلق بأرصدة الحسابات ومكوناتها ويمكن ان يتم استخدامها ايضاً لمصادقة بنود اتفاقيات او عقود او معاملات بين منشأة واطراف اخرى، وقد حدد المعيار المتطلبات الاساسية عند استخدام المصادقات الخارجية والتي تشمل على:

- تحديد المعلومات التي سيتم تأكيدها او طلبها

- اختيار الطرف المصادق بشكل ملائم
- تصميم طلبات المصادقة
- ارسال الطلبات بما فيها متابعة الطلبات

في حالة رفض الادارة السماح للمدقق بأرسال طلب المصادقة فعلى المدقق القيام بالتالي:

- يستفسر عن اسباب رفض الادارة والبحث ان ادلة التدقيق تثبت صحة ومنطقية اسبابها.
- يقيم دلالات رفض الادارة على تقييم المدقق لمخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية ذات العلاقة بما فيها مخاطر الاحتيال وعلى طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق الاخرى.
- القيام بإجراءات تدقيق بديلة مصممة للحصول على ادلة تدقيق موثوقة وذات علاقة.

نتائج المصادقة الخارجية

اولا :موثوقية الرد على الطلبات

- اذا حدد المدقق عوامل تؤدي الى نشوء شكوك حول موثوقية الرد على طلب المصادقة فعلى المدقق الحصول على ادلة تدقيق اضافية للتأكد من هذه الشكوك.
- اذا قرر المدقق ان الرد على طلب المصادقة غير موثوق فعلى المدقق تقييم دلالات تقييم مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية ذات العلاقة بما فيها مخاطر الاحتيال وعلى طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق الاخرى.

ثانيا :عدم الرد على الطلبات

في حال عد الرد يقوم المدقق بعمل اجراءات تدقيق بديلة للحصول على ادلة تدقيق موثوقة وذات علاقة.

ثالثا :المصادقات الايجابية

اذا قرر المدقق ان الرد على طلب مصادقة ايجابي ضروري للحصول على ادلة تدقيق ملائمة وكافية فأن اجراءات التدقيق البديلة لن تزود المدقق بأدلة التدقيق المطلوبة وفي حال عدم حصول المدقق على هذه المصادقة فعلى المدقق ان يحدد دلالات التدقيق ورأي المدقق وفق لمعيار التدقيق الدولي" (705) التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل."

رابعا :المصادقات السلبية

تقدم المصادقات السلبية ادلة تدقيق اقل اقناعا من المصادقات الايجابية وعلية لا يستخدم المدقق طلبات المصادقات السلبية كأجراء تدقيق وحيد وجوهري لتناول مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية التي تم تقييمها على مستوى الاثبات.

) معايير التدقيق الدولية،(448-444 : 2018

2-2-3-4-7 معيار التدقيق الدولي رقم (510) عمليات التدقيق الاولية -الارصدة الافتتاحية

ينطوي هدف المدقق فيما يتعلق بالارصدة الافتتاحية على الحصول على ادلة تدقيق مناسبة وكافية حول ما اذا كانت:

- الارصدة الافتتاحية محتويه على اخطاء تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية للفترة الحالية
- السياسات المحاسبية المناسبة التي تعكسها الارصدة الافتتاحية مطبقة بشكل متسق في البيانات المالية للفترة الحالية ، او ما اذا تمت محاسبة التغيرات عليها بشكل مناسب وتم عرضها والافصاح عنها بشكل مناسب وفقا لاطار اعداد التقارير المالية المطبق

وقد حدد المعيار متطلبات اجراءات تدقيق الارصدة الافتتاحية كما يلي:

- ينبغي على المدقق قراءة احدث البيانات المالية ان وجدت وتقرير المدقق السابق حولها ان وجد للحصول على معلومات متعلقة بالأرصدة الافتتاحية بما في ذلك الافصاحات.
- ينبغي على المدقق الحصول على ادلة تدقيق مناسبة وكافية حول ما اذا كانت الارصدة الافتتاحية تحتوي على اخطاء تؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للفترة الحالية عن طريق:

- تحديد ما اذا تم ارسال ارصدة الاقفال للفترة السابقة بشكل صحيح الى الفترة الحالية او حيثما كان مناسبا تم اعادة بيانها بشكل صحيح
- تحديد ما اذا كانت الارصدة الافتتاحية تعكس تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة
- اداء واحد او اكثر من الامور التالية:
- عندما تكون البيانات المالية للفترة السابقة مدققة ،مراجعة تقارير العمل الخاصة بالمدقق السابق للحصول على ادلة فيما يتعلق بالارصدة الافتتاحية
- تقييم ما اذا كانت اجراءات التدقيق التي تم القيام بها في الفترة الحالية تقدم ادلة تدقيق متعلقة بالارصدة الافتتاحية
- القيام بأجراءات تدقيق محددة للحصول على ادلة فيما يتعلق بالارصدة الافتتاحية
- اذا حصل المدقق على ادلة تدقيق تفيد بأن الارصدة الافتتاحية تحتوي على اخطاء قد تؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للفترة الحالية، ينبغي على المدقق القيام بأجراءات التدقيق الاضافية هذه بأعتبارها ملائمة في الظروف لتحديد الاثر على البيانات المالية للفترة الحالية واذا توصل المدقق ان مثل هذه الاخطاء موجودة في البيانات المالية للفترة الحالية ينبغي على المدقق ابلاغ المستوى المناسب من الادارة والمسؤولين عن الحوكمة بهذه الاخطاء.

استنتاجات التدقيق واعداد التقرير للارصدة الافتتاحية

- اذا لم يكن المدقق قادراً على الحصول على ادلة تدقيق مناسبة وكافية فيما يتعلق بالارصدة الافتتاحية ينبغي على المدقق ابداء رأي متحفظ او حجب الرأي حول البيانات المالية.
- اذا توصل المدقق الى ان الارصدة الافتتاحية تحتوي على خطأ يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للفترة الحالية وانه لم يتم حساب اثر الخطأ بشكل مناسب او لم يتم عرضه او الافصاح عنه بشكل كافي ينبغي على المدقق ابداء رأي متحفظ او حجب الرأي حيثما كان مناسباً.
- اذا توصل المدقق الى ان السياسات المحاسبية للفترة الحالية غير مطبقة بشكل متسق فيما يتعلق بالارصدة الافتتاحية وفقا لاطار اعداد التقارير المطبق او التغيير في السياسات المحاسبية لم يحاسب بشكل مناسب او يعرض او يفصح عنه بشكل كافي وفقا لاطار اعداد التقارير المالية المطبق ينبغي على المدقق ابداء رأي متحفظ او حجب الرأي حيثما كان مناسب).معايير التدقيق الدولية ،(459-455 :2018

2-2-3-4-8 معيار التدقيق الدولي رقم (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة

يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق المتعلقة بالتقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة في عملية تدقيق البيانات المالية ويتوسع هذا المعيار على وجه التحديد ليتناول كيفية تطبيق معايير التدقيق الاخرى ذات العلاقة فيما يخص التقديرات المحاسبية.

لا يمكن قياس بعض بنود البيانات المالية بدقة بل يمكن تقديرها فقط، وتختلف طبيعة وموثوقية المعلومات المتوفرة للإدارة من اجل دعم اعداد تقدير محاسبي على نطاق واسع مما يؤثر على درجة شكوك التقدير ،وتوثر درجة شكوك التقدير بدورها على مخاطر الخطأ الجوهري في التقديرات المحاسبية بما في ذلك قابلية تعرضها لتحيز مقصود او غير مقصود من قبل الادارة.

يتعين على المدقق مراجعة نتيجة التقديرات المحاسبية المشمولة في البيانات المالية للفترة السابقة او حيث يكون ممكنا اعادة التقدير اللاحقة لهدف الفترة الحالية وتأخذ طبيعة ونطاق مراجعة المدقق بعين الاعتبار طبيعة التقديرات المحاسبية وما اذا ستكون المعلومات التي تم الحصول عليها من المراجعة مرتبطة بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في التقديرات المحاسبية التي يتم اعدادها في البيانات المالية للفترة الحالية ومع ذلك لا تهدف عملية المراجعة الى التساؤل حول مدى صحة الاحكام الصادرة في الفترات السابقة التي استندت الى المعلومات المتوفرة في ذلك الوقت).معايير التدقيق الدولية،(497 :2018

ويجب على المدقق أن يفهم ما يأتي:

- الحساب أو نوع المعاملة المرتبط بالتقدير المحاسبي.
- متطلبات إطار التقرير المالي المتعلقة بالتقديرات المحاسبية ، بما في ذلك الإفصاحات ذات الصلة.
- كيف تفهم الإدارة تلك المعاملات ،والأحداث والظروف التي قد تؤدي إلى تقديرات محاسبية تحتاج إلى إثباتها ،أو الكشف عنها في البيانات المالية.
- كيف تقوم الإدارة بعمل التقديرات المحاسبية ،وفهم البيانات التي تستند إليها.
- أدوات الرقابة التي تستخدمها الإدارة للتأكد من دقة التقديرات المحاسبية.

بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، يجب على المدقق تقييم ما إذا كانت التقديرات المحاسبية للبيانات المالية محرفة أو معقولة (E. griffith emily et.al,2014:840) .

ان وجود فرق بين نتيجة التقدير المحاسبي والمبلغ المعترف به اصلاً في البيانات المالية لا يمثل بالضرورة خطأ في البيانات المالية وتنطبق هذه الحالة على وجه الخصوص على التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة حيث ان اي نتيجة تمت ملاحظتها تتأثر دائما بالأحداث او الحالات التي تحدث بعد تاريخ تقدير القياس لأهداف البيانات المالية).مصدر سابق(

2-2-3-4-9 **معيار التدقيق الدولي رقم (580) الاقرارات الخطية**

يتناول المعيار مسؤوليات المدقق بالحصول على اقرارات من الإدارة وحيثما كان ملائما من اولئك المكلفين بالحوكمة والتي يعتقد انها اوفت بمسؤولياتها في اعداد البيانات المالية واتمام المعلومات المقدمة الى المدقق ، ودعم ادلة التدقيق الاخرى ذات العلاقة بالبيانات المالية او الاثباتات المحددة في البيانات المالية من خلال الاقرارات الخطية اذا اعتبرت ضرورية من قبل المدقق.

يجب ان يكون تاريخ الاقرارات الخطية اقرب ما يمكن لتاريخ تقرير المدقق عن البيانات المالية وليس بعد ذلك ويجب ان يكون لكافة البيانات المالية والفترات المشار اليها في تقرير المدقق، وتتضمن الاقرارات المعلومات الاتية:

- ان الادارة قامت بالوفاء بمسؤولياتها عن اعداد البيانات المالية وفقاً لاطار اعداد التقارير المالية المطبق
- ان الادارة قامت بتزويد المدقق بكافة المعلومات ذات العلاقة وكما هو متفق عليه في شروط التكليف بالتدقيق
- انه تم تسجيل كافة المعاملات وانها واردة في البيانات المالية
- اقرارات خطية اخرى وتتضمن:
- اذا كان اختيار او تطبيق السياسات المحاسبية ملائما
- ابلاغ المدقق بكافة عيوب نظام الرقابة الداخلية والتي تعلم الادراة بها
- قدرة المنشأة على الاستمرار في العمل

وقد بين المعيار اجراءات المدقق في حالات الشكوك بموثوقية الاقرارات الخطية او الاقرارات الخطية المطلوبة غير مقدمة:

اولا :اجراءات المدقق في حالة الشكوك بموثوقية الاقرارات الخطية

- اذا كان لدى المدقق مخاوف حول كفاءة الادارة او نزاهتها او قيمها الاخلاقية او مثابرتها فعلى المدقق ان يحدد اثار هذه المخاوف على موثوقية الاقرارات وادلة التدقيق وفي هذه الحالة يمكن ان يقرر المدقق الانسحاب من عملية التدقيق مالم يضع اولئك المكلفين بالحوكمة اجراءات تصحيحية مناسبة.
- اذا كانت الاقرارات الخطية غير منسجمة مع ادلة التدقيق الاخرى فعلى المدقق ان يعيد النظر في تقييم كفاءة الادارة او نزاهتها او قيمها الاخلاقية او مثابرتها ومراجعة تقييم المخاطر وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق الاضافية للاستجابة للمخاطر المقيمة.
- اذا استنتج المدقق ان الاقرارات الخطية غير موثوقة فعلى المدقق اتخاذ الاجراء المناسب بما فيها تحديد الاثر المحتمل على الرأي في تقرير المدقق.

ثانيا :اجراءات المدقق في حالة الاقرارات الخطية المطلوبة غير مقدمة

- مناقشة المسألة مع الادارة.
- اعادة تقييم نزاهة الادارة وتقييم اثر ذلك على موثوقية الاقرارات وادلة التدقيق بشكل عام.
- اتخاذ الاجراءات المناسبة، بما فيها تحديد الاثر المحتمل على الرأي في تقرير المدقق).معايير التدقيق الدولية ، 2018: 613-623)

2-2-3-4-10 معيار التدقيق الدولي رقم (620) استخدام عمل مدقق خبير

يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق فيما يتعلق بعمل فرد او كيان في مجال خبرة اخر غير المحاسبة والتدقيق عندما يستخدم ذلك العمل في مساعدة المدقق بالحصول على ادلة تدقيق مناسبة ، ويتحمل المدقق وحدة المسؤولية عن رأي التدقيق الذي ابداؤه ولا يحد من هذه المسؤولية استخدام المدقق لعمل احد خبرائه ، مع ذلك فاذا استنتج المراجع الي يستخدم عمل احد خبرائه ان عمل ذلك الخبير يعد كافياً لأغراض التدقيق يمكن للمدقق قبول نتائج او استنتاجات ذلك الخبير في مجال خبرته كأدلة تدقيق مناسبة.

تختلف طبيعة اجراءات التدقيق وتوقيتها ومداها تبعا للظروف لذا على المدقق ان يأخذ في الحسبان امورا ومن ضمنها:

- طبيعة الموضوع الذي يتعلق به عمل الخبير
- مخاطر التحريف الجوهري في الموضوع الذي يتعلق به عمل الخبير
- اهمية عمل الخبير في سياق التدقيق
- معرفة المدقق وخبرته بالأعمال التي نفذها الخبير
- اذا كان الخبير خبير خارجيا ولا يخضع لسياسات واجراءات رقابة الجودة الخاصة بمكتب المدقق الخارجي

ويجب على المدقق تقويم ما اذا كان الخبير الذي يستعين به يتمتع بالكفاءة والقدرات الموضوعية اللازمة لأغراض التدقيق ، وفي حالة استعانة المدقق بأحد الخبراء الخارجيين يجب ان يتضمن تقويم الموضوعية الاستفسار عن المصالح والعلاقات التي قد تشكل تهديداً لموضوعية ذلك الخبير.

3-3المبحث الثالث :الجانب العملي

3-3-1 نبذة عن الشركة العراقية لضمان الودائع

يؤلف مجلس ادارة شركة ضمان الودائع المصرفية ويمارس اختصاصاته وصلاحياته وفق ما منصوص عليه في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004/وقانون الشركات رقم (21) لسنة.1997/

تحقق الشركة ارباحها من خلال استثمار اموالها كودائع ثابته لدى المصارف بقرار من مجلس ادارتها وشراء الاوراق المالية الصادرة من وزارة المالية كحوالات الخزينة والسندات الحكومية والسندات والحوالات الصادرة من البنك المركزي العراقي ويتم الشراء من السوق الثانوي والاقتراض من المصارف او اصدار سندات قرض لدعم رأس مالها ومواردها الذاتية.

تستوفي الشركة ادنى نسبة لضمان الودائع وتبلغ (1) دينار عن كل (10,000) دينار وهي اقل نسبة في المنطقة العربية.

يلتزم المصرف بتقديم البيانات المالية الخاصة بالودائع شهرياً الى شركة ضمان الودائع المصرفية.

تدفع الشركة مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة خلال مده (30) يوم من تاريخ تقديم طلبه الى القائم على تصفية المصرف المساهم على ان لا يتجاوز مبلغ التعويض (150) مليون دينار واستناداً الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي رقم(121) لسنة 2018/يكون التعويض حسب النسب المذكورة في الجدول ادناه:

ت	المبلغ /دينار	النسبة
1	من (1) دينار لغاية (25) مليون	100%
2	من (25000001) لغاية (50) مليون	30%
3	من (50000001) لغاية (100) مليون	20%
4	من (100000001) لغاية (250) مليون	10%

5	من (250000001) لغاية (500) مليون	5%
6	من (500000001) لغاية (1) مليار	4%

اذا كان للزبون اكثر من حساب لدى المصرف او فروعه فتعد مجموع الحسابات حساباً واحداً.

يتم ايداع المبالغ المضمونة التي لم تراجع الشركة لاستلامها ومبالغ الودائع غير المطالب بها كضمانات لدى البنك المركزي العراقي.

تحتفظ الشركة بحسابها لدى البنك المركزي العراقي لضمان عدم ايداعها في مصرف معين وقد يتعرض المصرف لإعسار مالي مما يؤثر على نشاط الشركة.

3-3-2 اعداد اجراءات تدقيق مقترحة على انشطة الشركة العراقية لضمان الودائع وفق معايير التدقيق الدولية

جدول رقم(2)

تنفيذ الاجراءات ادناه وفق معايير التدقيق الدولية وفقا لنشاط الشركة:	
اجراءات تتعلق بمخاطر نشاط الشركة	
ت	الاجراء
1	التأكد من عدم اخضاع المصارف المستثنى بموجب احكام المادة –2) اولاً (من نظام ضمان الودائع المصرفية لاحكامها عمل الشركة.
2	التأكد من عدم اخضاع الفقرات الواردة في احكام المادة –2) ثانيا (من النظام لاحكام الضمان المصرفي.
3	التأكد من كفاية رأس مال الشركة استناداً الى الحد الادنى المحدد وفق النظام
4	التأكد من الاجراءات التي حددت بموجب احكام المادة–3) ثانياً (من النظام بخصوص مساهمة المصارف في رأس مال الشركة.
5	التأكد من تحصيل ايرادات الشركة) بدل التأمين (وفق احكام المادة (4) من نظام الشركة
6	التأكد من ممارسة الشركة لمهامها التي تتعلق بـ)توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور ، استثمار اموال الشركة في مجالات المحددة لها، الاقتراض او اصدار سندات (وفق سياقات القانونية والادارية المحددة لها.
7	التأكد من قيام المصارف بتزويد الشركة بالبيانات المالية الخاصة بالودائع شهرياً استناداً لاحكام المادة (7) من نظام الشركة
8	التاكد من ممارسة مجلس ادارة الشركة لاختصاصاته وصلاحياته المنصوص عليها في قانوني المصارف والشركات رقم (21) لسنة) 1997/ المعدل (استناداً لاحكام المادة (10)من نظام الشركة.
9	التأكد من عدم وجود ملاحظات او تحفظات لدى البنك المركزي عند قيامها بعملية التفتيش والتدقيق استناداً لاحكام المادة–12) ثانيا (من نظام الشركة.
10	التأكد من عمليات صرف الشركة لتعويضات وفق النسب المحددة لها وفق النظام او النسب المحددة من قبل البنك المركزي استناداً لاحكام المادة (13) من نظام الشركة.
11	التأكد من تسجيل الضمانات التي لم يراجع احد لاستلامها في حساب الامانات لدى البنك المركزي استناداً لاحكام المادة–15) ثانيا (من نظام الشركة
الموجودات المتداولة) نقد لدى البنوك والبنك المركزي(	
ت	الاجراء
1	التأكد من كافة الاجراءات المتعلقة باستلام النقد وتسجيله في السجلات وايداعه اولا بأول في المصرف واجراء المطابقة الشهرية مع حساب المصرف وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.
2	التأكد من اجراءات الضبط الداخلي للشركة كتامين ضد خيانة الامانة والفصل بين عملية التسجيل والاستلام والايداع ووفقا لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (265) الابلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والادارة.
3	التأكد من التزام الشركة بإيداع النقدية الخاصة بالشركة في حسابها لدى البنك المركزي وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (240) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.
4	التأكد من عدم احتفاظ الشركة بنقدية لدى المصارف بما يتجاوز تغطية نفقاتها التشغيلية وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.
الموجودات المتداولة) ارصدة مدينة اخرى (	
المطلوبات المتداولة) ارصدة دائنة متنوعة(	
ت	الاجراء
1	التأكد من الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح الشركة طرفا في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية من اجل بيع اصول بتاريخ التعامل او تاريخ التسوية وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
2	التأكد من قياس الاصول المالية والالتزامات المالية اما بالكلفة المطفأة او القيمة العادلة وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
3	التأكد من تصنيف الاصول المالية والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة الى اصول مالية من خلال الربح والخسارة) كشف الدخل (او من خلال كشف الدخل الشامل الاخر وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
4	التأكد من تطبيق نموذج اعمال المنشأة على الاصول المالية والالتزامات المالية التي تحتفظ بها الشركة من اجل تحقيق مكاسب من التغير في القيمة العادلة وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
5	التأكد من تطبيق نموذج التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية والالتزامات المالية التي تحتفظ بها المنشأة من اجل تحقيق تدفق نقدي ثابت وفي وقت محدد وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.

6	التأكد من القياس اللاحق للأصول المالية والالتزامات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة وفق نموذج الاعمال للأصول المالية التي يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وليس بيعها ووفقا لمعيار التدقيق الدولي (510) عمليات التدقيق الاولية – الارصدة الافتتاحية.
7	التأكد من تطبيق اختبار التدفق النقدي للأصول المالية والالتزامات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة التي يتوقع بيعها وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
8	التأكد من الاعتراف بفروقات التقييم للأصول المالية والالتزامات المالية المعاد تقييمها بالقيمة العادلة في كشف الارباح والخسائر) بيان الدخل (وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
9	التأكد من الاعتراف بفروقات التقييم بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر للأصول المالية والالتزامات المالية المعاد تقييمها بالقيمة العادلة والمحتفظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
10	التأكد من تضمين الاصل المالي والالتزام المالي بكافة المصاريف عند الاقتناء باستثناء مصاريف الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حيث تعالج كمصروف فترة وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
11	التأكد من تغيير تصنيف الاصول المالية من قبل ادارة الشركة الى اصول مالية بالكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة او العكس مع مراعات ما ورد في معيار التدقيق الدولي (620)استخدام عمل مدقق خبير عند اعادة التصنيف.
12	طلب تأييدات من المدينون والدائنون يؤيدون فيها ارصدة حساباتهم مع مراعات ما ورد في معيار التدقيق الدولي (505) المصادقات الخارجية.
13	التأكد من اسباب اعادة التصنيف والتغيرات التي ادت الى تغير نموذج الاعمال في الشركة وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (580) الاقرارات الخطية.
14	التأكد من تطبيق اعادة التصنيف بأثر مستقبلي ومن تاريخ اعادة التصنيف اي الارباح او الخسائر او الفوائد المعترف بها سابقا وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540)تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
15	التأكد من افصاحات الادارة عن الاسباب التي ادت الى تغير نموذج اعمال الشركة سواء كانت داخلية او خارجية وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (580) الاقرارات الخطية.
16	التأكد من التزام الشركة بتصنيفات الالتزامات المالية وعدم اعادة تصنيفها من فئة الى اخرى.

الموجودات غير المتداولة) الموجودات حق استخدام الاصل(	
ت	الاجراء
1	التأكد من صحة تسجيل حق استخدام الاصل المستأجر عند الاعتراف الاولي بالتكلفة ووفقا لمعيار التدقيق الدولي (510) عمليات التدقيق الاولية – الارصدة الافتتاحية.
2	التأكد من صحة تسجيل المدفوعات عن عقد الايجار مطروحا منها الحوافز والقيمة المتبقية المضمونة وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
3	التأكد من صحة احتساب الاندثار على حق استخدام الاصل وفق احدى السياسات المحاسبية وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة .
4	التأكد من صحة استخدام احدى نماذج القياس الاحق) التكلفة او القيمة العادلة (وتسجيلها في السجلات ووفق ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
5	التأكد من اعادة تقييم التزامات الايجار بعد الاستخدام لتعكس التغيرات في مدفوعات العقد وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
6	التأكد من تسجيل القيمة المضمونة للمؤجر في حال تضمين العقد او قيمة التملك في نهاية فترة الايجار وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
7	التأكد من عرض الحق في استخدام الاصول بشكل منفصل عن الاصول الاخرى بقائمة المركز المالي او في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية ووفقا لمعيار التدقيق الدولي (510) عمليات التدقيق الاولية – الارصدة الافتتاحية.
8	طلب تأييدات من المؤجر يؤيد فيها استلامه دفعات الايجار مع مراعات ما ورد في معيار التدقيق الدولي (505) المصادقات الخارجية.

الموجودات غير المتداولة) الممتلكات والمصانع والمعدات(	
ت	الاجراء
1	التأكد من صحة تسجيل الممتلكات والمصانع والمعدات عند الاعتراف الاولي بتكلفة الحصول عليها حتى يصبح الاصل جاهز للاستخدام ووفقا لمعيار التدقيق الدولي(510) عمليات التدقيق الاولية – الارصدة الافتتاحية
2	التأكد من الفصل بين التكاليف المباشرة التي تحمل على كلفة الاصل وغير المباشرة التي تعتبر مصروف يغلق في كشف الدخل وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500)ادلة التدقيق.
3	التأكد من صحة تسجيل الاضافات والاستبعادات خلال السنة المالية.
4	التأكد من السياسات المحاسبية فيما يتعلق باحتساب الاندثار والاعمار الاقتصادية وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
5	التأكد من اسس القياس المحاسبي المستخدمة) نموذج التكلفة، نموذج اعادة التقييم (في احتساب القيمة المرحلة للممتلكات والمصانع والمعدات، مع مراعات ما ورد في معيار التدقيق الدولي (620) استخدام عمل مدقق خبير عند استخدام نموذج اعادة التقييم.
6	التأكد من الزيادات او الانخفاضات خلال الفترة عند تطبيق الوحدة معيار المحاسبة الدولي (36) الانخفاض في قيمة الاصول وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي(540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
7	التأكد من الافصاح عن الاصول التي تكون مقيدة الملكية او الاستخدام وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.

المطلوبات) التخصيصات(	
ت	الاجراء
1	الحصول على فهم كافي للتقديرات المحاسبية التي تم إعدادها من قبل الإدارة، وذلك من خلال دراسة الوثائق والسجلات المحاسبية وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (315) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها.

2	تقييم مدى دقة التقديرات المحاسبية المعتمدة من قبل الإدارة، وذلك من خلال مقارنة التقديرات المحاسبية بالحقائق المتوفرة بالوثائق الداخلية والخارجية، والتحقق من المعلومات الاقتصادية والمالية الخاصة بالشركة وفقا لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
3	التأكد من الاعتراف بمخصص خسائر ائتمانية منذ الاعتراف الاولي بالاصل المالي مباشرة وفقا لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
حقوق الملكية	
• رأس المال	
ت	الاجراء
1	التأكد من عدد الاسهم المصرح بها
2	التأكد من عدد الاسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل وعدد الاسهم الصادرة وغير المسددة بالكامل
3	التأكد من القيمة الاسمية لكل نوع من الاسهم
4	التأكد من التعديلات بالزيادة او النقص رأس مال الشركة مع ضرورة الالتزام بالحد الادنى لرأس المال المحدد بنظام الشركة رقم (3) لسنة 2016/ووفقا لما جاء في معيار التدقيق الدولي (250) مراعاة القوانين والانظمة عند تدقيق البيانات المالية.
5	التأكد من الحقوق والمزايا والقيود على توزيع الارباح الخاصة بكل فئة من الاسهم
• الاحتياطيات	
ت	الاجراء
1	التأكد من التزام الشركة بنسب الاحتياطيات المالية المحددة من قبل مجلس ادارة البنك المركزي العراقي ووفقا لما جاء في معيار التدقيق الدولي (250) مراعاة القوانين والانظمة عند تدقيق البيانات المالية.
2	التأكد من صحة احتياطي التوسعات والاحتياطيات الاخرى بعد الحصول على كشف بتفاصيله وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
3	التأكد من مطابقة مبالغ الاحتياطيات المستقطعة والمبينة بالكشوفات التحليلية المرفقة بالبيانات المالية مع السجلات وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
4	التأكد من التعديلات على الاحتياطيات بأنواعها بالزيادة والنقصان وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.
• ارباح محتجزة	
ت	الاجراء
1	التأكد من صحة احتساب مبلغ الارباح المحتجزة في البيانات المالية للشركة وكما تبينها قائمة الايضاحات
2	التأكد من اي تعديلات في حساب الارباح المحتجزة نتيجة التغير في السياسات والتقديرات والاخطاء المحاسبية وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
الايرادات	
ت	الاجراء
1	التأكد من ابرام الشركة لعقود الضمان مع المصارف وتحديد التزامات كل طرف والموافقة على العقد وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
2	التأكد من عملية التسجيل للإيرادات المتفق عليها بموجب بنود العقد وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.
3	التأكد من تضمين العقد وبشكل محدد الخدمة التي تقدمها الشركة والزام الشركة بأدائها في الوقت المحدد لها وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي (250) مراعاة القوانين والانظمة عند تدقيق البيانات المالية.
4	التأكد من تضمين العقد لسعر محدد لتقديم الخدمة ومستحق الدفع في مرحلة محددة من اداء الخدمة وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
5	التأكد من تحديد العقد لسعر الخدمة المتغيرة وذلك باستخدام طريقة القيمة المتوقعة او المبلغ الاكثر ترجيحاً
6	التأكد من الاعتراف بالإيرادات المتحققة من عملية تقديم الخدمة سواء حصل الدفع النقدي ام لا وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (315) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها .
7	التأكد من تقديم الخدمة ونقل مخاطرها للطرف الاخر للاعتراف بالإيراد في السجلات ووفق بنود العقد وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (315) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها.
8	التأكد من الافصاح في القوائم المالية عن المبالغ النقدية المتدفقة من عملية اداء الخدمات للعملاء خلال السنة المالية.
9	الافصاح عن الاحكام الهامة والتقديرات التي تضمنتها الحسابات المدينة الناتجة من تقديم الخدمات وحسب ما جاء بمعيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.
المصروفات	
ت	الاجراء
1	التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية السليمة المتعارف عليها كأساس الاستحقاق أو التمييز بين المصاريف الإيرادية والرأسمالية وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (315) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها.
2	التأكد من صحة المعاملة والسيطرة والضبط الداخلي لتسلسل عملية الشراء ووفقا لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (265) الابلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والادارة
3	التأكد من توافر المستندات المعززة للصرف كالفواتير وفق لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (500) ادلة التدقيق.
4	التأكد من حساب مصروفات سنوات سابقة والتحقق من سلامة معاملاتها وفصلها عن مصروفات السنة الحالية وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) مسؤوليات المدقق

	المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.
5	التأكد من مساهمة الشركة بالضمان الاجتماعي وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي (250) مراعاة القوانين والانظمة عند تدقيق البيانات المالية.
6	التأكد من حصة الموظفين في الارباح والحوافز خلال (12) شهر بعد نهاية الفترة التي يقوم الموظفون خلالها بتقديم خدماتهم الوظيفية وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240)مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية.
7	التأكد من صحة احتساب الضريبة وتسديدها للهيئة العامة للضرائب وحسب ما جاء في معيار التدقيق الدولي (250) مراعاة القوانين والانظمة عند تدقيق البيانات المالية.
ثالثا :اجراءات تدقيق الايضاحات	
ت	الاجراء
1	التأكد من تضمين الايضاحات فقرة تتيح لقارئ البيانات المالية معرفة النظام المحاسبي المستخدم في استخراج هذه البيانات سواء كان محلي او دولي.
2	التأكد من الافصاح عن الاسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة في اعداد القوائم المالية.
3	التأكد من الافصاح عن البيانات والمعلومات الموضحة والمؤيدة للبنود المعروضة في صلب القوائم المالية مع استخدام نفس الترتيب التي عرضت فيه البنود في القائمة ونفس ترتيب القوائم المالية
4	التأكد من الافصاح عن البيانات والمعلومات التي لا تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغيير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي الا ان الافصاح عنها يعد ضروري

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

- يعد نظام ضمان الودائع من الموضوعات التي اكتسبت اهميه كبيرة على الساحة المصرفية الدولية بالنظر الى الازمات المالية التي تشهدها الكثير من الدول والتي ادت الى تعثر العديد من المصارف اذ يساهم نظام ضمان الودائع في تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفي لزيادة الثقة في النظام المالي وبالتالي الحد من تفاقم المشكلات الاقتصادية التي تنتج عن اعسار المصارف وتعثرها.
- ان نظام ضمان الودائع يعد ظاهره حديثة على البيئة الاقتصادية العراقية ظهرت اهميتها نتيجة تطور العمليات المصرفية وانتشارها وازدياد درجة المخاطرة من جهة وتعثر بعض المصارف المحلية من جهة اخرى مما جعلته يكتسب اهميه كبيره جدا.
- ان اجراءات التدقيق المعتمدة لا تلبي المتطلبات الواردة في معايير التدقيق الدولية، وبالتالي فان وضع اجراءات تدقيق وفق متطلبات معايير التدقيق الدولية يساعد مراقب الحسابات في الحصول على ادلة اثبات مناسبة تساعده في ابداء الراي بالبيانات المالية.

4-2 التوصيات

- نشر الوعي بدور شركة ضمان الودائع في حماية الودائع المصرفية وحقوق المودعين وتجنب الذعر المالي بينهم والحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وعدم تعرضها للفشل المالي و الاعسار المالي والذي يؤدي بدوره الى دخول الشرائح الضعيفة والمتوسطة الدخل في السوق المصرفية ومن ثم زيادة فعالية وكفاءة الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي.
- اعتماد اجراءات التدقيق المقترحة وفقا لمتطلبات معايير التدقيق الدولية عند تدقيق الشركة العراقية ضمان الودائع.

المصادر

القوانين والتعليمات والوثائق

- Banking Law No. (94) of 2004.
- Companies Law No. (21) of 1997, amended.
- International Standards for Review, Examination, Other Assurances and Related Services, Central Printing Press, Amman, Jordan, 2018. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)
- International standards for auditing, examination, other assurances and related services approved in the Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Organization for Certified Public Accountants, Riyadh, 2020.

الكتب العربية

- Al-Quraishi, Iyad Rasheed, External auditing is a practical theoretical and applied approach, Al-Maghrib Printing and Publishing House, first edition, Baghdad - Iraq, 2011.

- Al-Rifaa, Tamer Mazyed, Principles of Auditing and Its Applications to Operations Departments in the Establishment, Dar Al-Manhaj for Printing and Publishing, Amman - Jordan, 2017.
- Al-Shammari, Sadiq Rasheed, Banking Operations Management / Entries and Applications, Dari Al-Yazouri Publishing and Distribution, Amman - Jordan, Arabic Edition, 2014.
- Al-Wadi, Mahmoud Hussein, Samhan, Hussein Muhammad, and Samhan, Suhail Ahmed, Money and Banks, first edition, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman - Jordan, 2010.
- Landau and Lindjohn, David and Carol, Toward a Framework for Financial Stability, Arabic Translation Department, International Monetary Fund, 1998.

الرسائل والاطاريح العربية

- Abdul, Raja Ali, procedures for auditing banking activities in light of the outbreak of the (COVID-19) pandemic in accordance with international auditing standards - applied research on a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange, submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad. As part of the requirements for obtaining a chartered accountant certificate, which is the highest professional certificate in the field of specialization, its holder enjoys all the rights and privileges of a doctorate degree,2020.
- Abdul Rahman, Farah Zafer, The role of deposit insurance in ensuring protection for bank deposits - applied research in the Iraqi Deposit Insurance Company, research submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies at the University of Baghdad, which is part of the requirements for obtaining a higher diploma in insurance equivalent to a master's degree, 2021.
- Al-Ramahi, Ali Abdul Karim Ali, Auditing Accounts in Commercial and Industrial Projects, Master's Thesis, 2002.
- Berish, Abdelkader, the importance and role of the deposit insurance system with reference to the case of Algeria, the first national forum on the Algerian banking system and economic transformations, the reality and challenges of Hasiba Ben Bou Ali University, Chlef, 2004.
- Muhammad, Ali Hassan Zayer, The possibility of adopting a deposit insurance system and its role in banking reform in Iraq, a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Baghdad, which is part of the requirements for obtaining a doctorate degree in economic sciences, 2014.

الدوريات والنشرات والمجلات العربية:

- Ahmed, Othman Babiker, Deposit System in Islamic Banks, Department of Islamic Banking and Finance, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Second Issue, Jeddah, Saudi Arabia, 2000.
- Al-Lami, Ali Hussein Nouri, The impact of deposits on the net income of banks, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, Issue (48), 2016.
- Asmaa and Omar, Mzimesh Shariqi, External auditing as one of the most important external mechanisms of governance and its role in limiting creative accounting practices, Journal of Financial and Business Economics, Shahid Hama Lakhdar University in El Oued, Algeria, Volume 5, Issue 1, 2020.
- Hussein, Shamim Jamil, The extent of the effectiveness of auditing in light of the application of investment policy governance and debt cost (applied research in a sample of companies listed on the Iraqi Stock Exchange), Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue, 61, 2022.
- Ibrahim, Muhammad Khalil, The Impact of Foreign Currency Position Risks on Auditing Procedures, Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue, 60, 2022.
- Samhan, Hussein Muhammad, A Look at the Reality of Islamic Banks, Journal of Financial and Banking Studies, Volume 5, Issue 2, 1997.
- Talib, Nawal Hamed, the localization of employee salaries and its impact on bank deposits, Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue, 61, 2022.
- Terry, Saad Jassim Muhammad, The effect of marketing vigilance in attracting deposits, Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, Volume 16, Issue 54, 2021.
- Masiud and Ramliyya, Naima and Saliha, The impact of the deposit guarantee system on banks - a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development, 2013.

FOREIGN REFERNCES

- Arens, ALVIN A, J.Elder, Randal, S.Beasleu, Mark" Auditing THE ART AND SCIENCE OF ASSURANCE ENGAGEMENTS" 14th , Pearson Canada Inc, Printed in the United States of America ,2019.
- Kesimli, I. External Auditing and Quality. Springe ,2019. https://doi.org/10.1007/978-981-13-0526-9
- M . Johnstone , Karla , Audrey A. Gramling , Larry E. Rittenberg (AUDITING , A RISK – BASED APPROACH TO CONDUCTING A QUALITY AUDIT) , South – Western , Cengage Learningm , usa , 2014.
- Whittington O, Ray ,Payne, Elizabeth A"Principles of Auditing & Other Assurance Services" , 20th Ed, McGraw-Hill ,USA, 2016.
- William, A. L., " Audit Automation " , Accountants Digest , No. 318 , ICAEW , London , 2014.